قياس اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية

Measuring the direction of earnings management practices in Algerian companies

اسماعيل قزال*1، صونيا زحاف2، احلام قزال3

1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر
2 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر
3 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/12/25 ؛ **تاريخ القبول :** 2019/01/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاه ممارسات إدارة الأرباح لغرض زيادة الدخل أو تخفيضه في شركات المساهمة الجزائرية، وهذا بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يوفر خيارات محاسبية تمكن مستخدميها من ممارسة إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام مدخل المستحقات الاختيارية بواسطة نموذج جونز المعدل 1991 لمعرفة ممارسات إدارة الأرباح لغرض زيادة الدخل، ولمعرفة اتجاه ممارسات إدارة الأرباح لغرض تخفيض الدخل تم استخدام مؤشر تمهيد الدخل بواسطة نموذج Eckel, 1981، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 47 شركة مساهمة للفترة 2011-2015، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشركات المدروسة لم تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، واستخدمت المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض الدخل، إضافة إلى وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل.

الكلمات المفتاحية:

إدارة أرباح، مستحقات اختيارية، تمهيد الدخل، نظام محاسبي مالي، شركات مساهمة جزائرية.

تصنيف JEL: M41

Abstract :

The study aims to identify the direction of earnings management practices for the purpose of increasing or decreasing income in Algerian companies after years of adopting the accounting financial system SCF which provides accounting choices that enable its users to manage earnings, In order to achieve the objectives of the research, The study used the discretionary accruals entry by Jones' 1995 adjusted model for knowing the earnings management for the purpose of increasing income, and to know the direction of earnings management practices for the purpose of decreasing income, the study used the income smoothing index by Eckel, 1981 model, The study included a sample of 47 companies during the period lasting from 2011 to 2015 , where the study found that the companies studied did not practice earnings management positively, were used the discretionary accruals in a negative form to decreasing income, also found the phenomenon of Income Smoothing.

Keywords:

earnings management, discretionary accruals, income smoothing, accounting financial system, algerian companies.

Jel Classification: M41

ismailkezzal@gmail.com

I. تمهيد

تناول العديد من الباحثين في مجال المحاسبة موضوع إدارة الأرباح الذي أصبح في السنوات الأخيرة محل اهتمام خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي شهدت انهيار وإفلاس العديد من الشركات الكبرى نتيجة لتصريحها بأرباح على غير حقيقتها، وتوجهت العديد من الدراسات إلى اعتبار إدارة الأرباح على أنها سلوك سيئ تعمل على تضليل متعمد للأرقام المحاسبية باستخدام الخيارات المحاسبية والمرونة في التقديرات الشخصية التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة عموما بهدف تلبية أغراض مختلفة.

وفي هذا الشأن تصنف ممارسات إدارة الأرباح حسب دوافع مختلفة ومن حيث اتجاه الممارسة إما لغرض زيادة الدخل والمعروفة بممارسات إدارة الأرباح بالشكل الموجب باستخدام المستحقات الاختيارية، أو توجه لغرض تخفيض الدخل وجعل الدخل مستقرا خلال فترة معينة وهو ما يصطلح عليه بتمهيد الدخل، حيث أدرجت العديد من الدراسات ممارسات تمهيد الدخل ضمن مفهوم ممارسات إدارة الأرباح، حيث عادة ما يؤخذ الاتجاه السالب في الاعتراف بالأرباح أي تخفيض النتيجة بهدف جعل الأرباح أكثر استقرارا وهذا بنقل النتيجة من سنوات ذات الدخل المرتفع إلى سنوات ذات الدخل الضعيف، ويعتبر تمهيد الدخل نوع من أنواع التلاعب بالأرباح، حيث يتم استخدام طرق وتقديرات محاسبية من أجل تغيير مستوى تقلبات صافي الدخل[1].

ومن جهة أخرى وبدرجة أقل توجهت العديد من الدراسات إلى عدم اعتبار ممارسات إدارة الأرباح على أنها سلوك سيئ طالما تكون ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما و لم يستخدم فيها التدليس أو تعمد تحريف الحقائق، حيث يرى كل من (Dechow, Skuner, 2000) أن الأكاديميين أقل رفضا لإدارة الأرباح ويعود ذلك إلى فهمهم للممارسة والتي يعتقدون أن الأسواق ذات كفاءة ويصعب خداع مستخدميها.

إشكالية الدراسة:

تتسم البيئة المحاسبية الجزائرية بالصبغة القانونية أكثر التي تعتمد على الإثبات المادي أكثر عند تسجيل الأحداث الاقتصادية إضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي SCF يتميز بالمرونة وهذا بتوفيره خيارات محاسبية وطرق وبدائل قياس تمكن المحاسب من التحكم في شكل ونوعية المعلومات المالية الفصح عنها، كلها عوامل ومحددات تدعو إلى طرح الإشكالية الرئيسية للبحث في الشكل التالي:

ما مدى استغلال شركات المساهمة الجزائرية للخيارات المحاسبية وفق النظام المحاسبي لغرض ممارسات إدارة الأرباح ؟ ويتفرع من هذا السؤال تساؤلين هما:

1) هل تمارس شركات المساهمة الجزائرية إدارة الأرباح بالشكل الصاعد لغرض تضخيم أرباحها؟
2) هل تمارس شركات المساهمة الجزائرية إدارة الأرباح بالشكل السالب لغرض تمهيد دخلها؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية نصيغ الفرضية التالية:

لا تمارس شركات المساهمة الجزائرية بشكل كبير إدارة الأرباح، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الثانوية التالية:

1) لا تمارس شركات المساهمة الجزائرية بشكل كبير إدارة الأرباح لغرض تضخيم أرباحها.
2) لا تمارس شركات المساهمة الجزائرية بشكل كبير إدارة الأرباح لغرض تمهيد الدخل.

الدراسات السابقة في الموضوع:

دراسة J. Almeida, A. Neto, R. Bastianello, E. Moneque, 2012 بعنوان:

Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA

تهدف الدراسة إلى بيان قدرة المعلومات المحاسبية على كشف ممارسات تمهيد الدخل ومقارنته بدرجات التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات البرازيلية في سوق المال، حيث حسب الدراسة فإن الشركات تلجأ إلى استخدام مبدأ الاستحقاق من أجل تقليل التغير والتذبذب في الدخل من سنة إلى أخرى، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 2080 شركة مدرجة في بورصة ساوباولو البرازيلية (BM and FBovespa)، واعتمدت الدراسة على مؤشر Eckel, 1981، لقياس ممارسة تمهيد الدخل في القوائم المالية، واستخدمت الدراسة نموذج Basu, 1997 لقياس درجات التحفظ المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى وجود ممارسة لتمهيد الدخل في أغلب عينة الدراسة الأمر الذي أدى انخفاض درجات التحفظ المحاسبي المشروط، بمقابل تسجيل مستوى في درجات التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات غير الممهدة للدخل وهو ما يدل على سرعة الاعتراف بالخسائر والأرباح وعدم استخدام العامل الزمني في الاعتراف بالخسائر والأرباح.

دراسة S.H. Badloe, 2011 بعنوان:

The quality of accounting information, a case of the Netherlands

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطور جودة المعلومات المالية بعد تطبيق هولندا لمعايير إعداد التقارير المالية IFRS سنة 2005، وكذلك معرفة تأثير كل من النظام السياسي والقانوني والمالي على تطبيق هذه المعايير في البيئة الهولندية، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 63 شركة مدرجة في بورصة روتردام للفترة 2001-2009 وقام الباحث بتقسيم الفترة إلى فترة ما قبل تطبيق المعايير2001-2004 وفترة ما بعد تطبيق المعايير 2005-2009، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بقياس جودة المعلومات المالية من خلال قياس مستويات التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح و القيمة الملائمة للمعلومات المالية وفق المعايير المحلية الهولندية ومعايير إعداد التقارير المالية IFRS، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض في مستوى جودة الإفصاح المحاسبي في فترة تبني معايير IFRS مقارنة بمرحلة معايير المحاسبة الهولندية، وأن هناك ارتفاع ملحوظ في ممارسة إدارة الأرباح بمقابل انخفاض مستوى التحفظ في فترة تطبيق معايير IFRS وقواعد الحوكمة.

دراسة أمينة فداوي (2014)، بعنوان دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال إسقاط الدراسة على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة مسجلة بمؤشر SBF 250، خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009، بحيث تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل 1995، وممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج Eckel 1981، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال المستحقات الاختيارية بشكل سالب، سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدني، وذلك تفاديا لتأثيرات الأزمة المالية التي كانت في نفس فترة الدراسة؛

دراسة صابر عباسي (2016)، بعنوان دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة دور مقاربة التسيير بالقيمة بواسطة الضريبة في اتخاذ القرارات المالية وإشكالية عدوانية السلوك في المؤسسات الاقتصادية، بالتركيز على مدخلين الأول يتمثل سلوك إدارة الأرباح بواسطة محددات تسيير الضريبة، والثاني تسيير الخطر الضريبي، بالإضافة إلى محاولة معرفة عدوانية هذا السلوك، حيث اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 12 مؤسسة منها 10 مؤسسات أجنبية ومؤسستين جزائريتين، للفترة 2000-2013، ولتحقيق غرض البحث استخدمت الدراسة المستحقات الاختيارية للتنبؤ بممارسات إدارة الأرباح، ولقد توصلت الدراسة إلى أن عدد مشاهدات ممارسة إدارة الأرباح بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بلغت 50 بالمائة، بمقابل 50 بالمائة غير ممارسة، وهو ما ينفي قيام المؤسسات الاقتصادية المدروسة حسب الدراسة بإدارة الأرباح بواسطة محددات الضريبة، إضافة إلى توصل الدراسة إلى أن المؤسسات الأجنبية تهتم بالضريبة كونها خطر وتحاول تسييرها ولا تستعملها بدرجة كبيرة في إدارة الأرباح.

II. الإطار النظري للدراسة:

أولا: تصنيفات إدارة الأرباح

تصنف إدارة الأرباح إلى تصنيفات متعددة تبعا لشرعيتها، واتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية، وغرض الإدارة من ممارستها وهي في الشكل التالي:[2]

من ناحية شرعيتها

أ- إدارة أرباح شرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموما من الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضا تكون موافقة للأنظمة والقوانين؛

ب- إدارة أرباح غير شرعية هي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموما أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع ممكن أن يعتبر غشا.

من ناحية مدى تأثيرها على التدفق النقدي

أ- إدارة أرباح اقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي؛

ب- إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

من حيث غرض الإدارة

أ- إدارة أرباح معلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة وتوقعاتها المستقبلية؛

ب-إدارة أرباح فرضية أو انتهازية: وهذا النوع يكون هدفه التأثير على النتائج المالية من أجل تأكيد حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكا انتهازيا.

من ناحية اتجاهها

أ- إدارة أرباح بالشكل الصاعد (الموجب): والتي تهدف إلى زيادة الدخل

ب- إدارة أرباح بالشكل الهابط (السالب): والتي تهدف إلى تخفيض الدخل؛

ومن خلال دراستنا هاته سوف نركز على مدخل اتجاه ممارسات إدارة الأرباح بنوعيها الموجب والسالب.

أولا: إدارة الأرباح بالشكل الموجب (المستحقات الاختيارية)

تعريف أمينة فداوي، 2014[3]: إدارة الأرباح على أنها ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية والسلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على أرباح الشركة إما بالزيادة أو بالنقصان.

تعريف (M.Akers, D. Giacomino , J.Gissel ,2007):[4] عرفوا إدارة الأرباح على أنها تلاعب الإدارة بالأساليب المحاسبية للتأثير على الأرباح المعلنة، من أجل تحقيق أغراض معينة.

تعريف مريم مصطفى عبد الحليم، 2014[5]: عرفها على أنها التدخل المتعمد من قبل الادارة في التقرير المالي للوصول إلى مبلغ معين محدد مسبقا تم وضعه بمعرفة الإدارة أو عن طريق تنبؤات المحللين الماليين، أو لتحقيق دخل مستقر؛

ثانيا: تمهيد الدخل

تعريف عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة[6]: عرفا تمهيد الدخل على أنه وسائل اختيارية تستخدم من قبل الإدارة للحد من تقلبات الأرباح الناتجة بين الدخل الفعلي والدخل المطلوب (المتوقع)، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية بالاعتماد على المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية المطبقة.

تعريف Fudenberg, D. Tirole J 1995[7]: عرفه على أنه عملية التلاعب بوقت الاعتراف بالأرباح، أو الأرباح المعلنة من أجل جعل الدخل المعلن أقل تغيرا، في حين لا زيادة في الإيرادات على المدى البعيد.

تعريف Belkaoui, A, Picur, 1995: هو تسوية مقصودة للدخل المصرح به بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب والذي يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن، أو المسموح به في ظل المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة.[8]

تعريف Acharya. V, B. M. Lambrecht, 2012: عرف على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الإدارة، باستخدام السياسات والإجراءات المحاسبية المقبولة بهدف إظهار الدخل بشكل مستقر عبر السنوات المتتالية.[9]

أنواع تمهيد الدخل: ميزت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع تمهيد الدخل الأنواع التالية:

أ- التمهيد الحقيقي (المقصود): هو تلك القرارات التي تقوم الإدارة باتخاذها للسيطرة على الأحداث الاقتصادية قصد التأثير على العدل المعلن عنه[10]، وذلك من خلال تقليل الانحرافات المتوقعة وغير المتوقعة للدخل، عن طريق التركيز على توقيت حصول المعاملات والصفقات التجارية، أي أن الإدارة تحاول الاستفادة من تاريخ حدوث المعاملات والأحداث المالية وتاريخ الاعتراف بها، فمثلا تقوم الإدارة الراغبة بممارسة تمهيد الدخل بتحميل الفترة الحالية بمصاريف البحث والتطوير، مما يعني انخفاض الدخل المعلن عنه للشركة، وتقوم الإدارة بالاعتراف بالإيرادات في الفترة التي ترغب بإظهار مستوى مرتفع من الدخل، وبالتالي فإن محور هذا النوع من التمهيد يدور حول توقيت الاعتراف بالمصاريف والإيرادات.[11]

ب- التمهيد الطبيعي: ينشأ هذا النوع دون تدخل من الإدارة، أي بشكل طبيعي وذلك من خلال طبيعة أعمال الشركة المتسمة بالاستقرار.[12]

ت- التمهيد الوهمي: عرفه (Eckel, 1981) على أنه تلاعب محاسبي تقوم به الإدارة لتمهيد الدخل، وهذا التلاعب يكون بنقل التكاليف أو الإيرادات من فترة محاسبية إلى أخرى، أي أنه لا يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، مثل أن تقوم الشركة بزيادة أو إنقاص الدخل ببساطة عن طريق تغير الافتراضات الإكتوارية بشأن تكاليف التقاعد[13]، حيث لا يتضمن هذا النوع من التمهيد أي التزام على الشركة مستقبلا، كما ينبغي أن يتم طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويستند إلى الخبرة المهنية، كما أنه لا يتطلب معاملات مع الغير، بل يمثل فقط عملية إعادة تصنيف للحسابات.[14]

دوافع ممارسات إدارة الأرباح

تناولت العديد من الدراسات الدوافع المؤدية إلى ممارسة إدارة الأرباح ويمكننا إيجازها فيما يلي:

أ- الدوافع التعاقدية: يمكننا تمييز نوعين من الدوافع التعاقدية للممارسة إدارة الأرباح إلى نوعين:

1-دوافع عقود مكافآت الإدارة: نجد أن كلا من نظرية الوكالة ونظرية المحاسبة الايجابية تتفق على أهمية استخدام الشركات لعقود المكافآت والتعويضات والمنح للمدراء كوسيلة لتحفيزهم على العمل بأقصى جهد ممكن، لذا قد يستغل المدراء هذا التحفيز ويعمدون إلى تغيير نتائج الشركة الحقيقية، ووفق[15](P. Healy and J.. Wahlen, 1991) تشكل دوافع عقود مكافآت الإدارة من أهم الدوافع الداخلية التي تدفع بالإدارة إلى إدارة الأرباح من أجل تعظيم المكافآت والمنح وتحسين التدرج الوظيفي.

ويرى كل من [16](E. Bartov, D. Givoly and C. Hayn, 2000) أن البعض من المكافآت والحوافز تتمثل في أسهم الملكية أو خيارات أسهم مقيدة أو الغير مقيدة تعتبر أحد الحوافز التي تعتبر بالإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح، وهذا من أجل مقابلة توقعات المحللين الماليين للتأثير على سعر السهم في السوق بهدف زيادة مكافآتهم.

2- عقود الاقتراض: حسب [17](Akhgar M. Omid, 2012) فإن عقود القروض وفق النظرية الايجابية تؤثر بشكل كبير على الممارسات والخيارات المحاسبية للشركة، وتشر النظرية الايجابية بشكل كبير إلى أنه في حالة كانت عقود الدين تتضمن شروط تقييد تعتمد على المعلومات المالية، سوف يدفع بالإدارة إلى السعي لاستخدام الأساليب والطرق المحاسبية التي تظهر أرباحا أكبر من حقيقتها من أجل تحسين شروط العقد.

ب-دافع الضريبة: جاء في دراسة [18](Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey) أن الشركات الكبيرة تسعى إلى إدارة أرباحها بشكل سالب وذلك بتخفيضها بهدف التهرب من الضرائب وتخفيض تكلفتها، وحسب الدراسة شهد سوق البترول سنة 1970 حظر الدول العربية تصديرها للبترول الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره، وهو ما أدى بالشركات البترولية إلى تحقيق أرباح كبيرة مما دفع بالكونجرس الأمريكي إلى سن قانون ضريبة خاص بالأرباح غير المتوقعة محاولة منه لكبح الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ونتيجة لذلك دفع بالشركات إلى استعمال الخيرات التي من شأنها تخفيض النتيجة وإظهارها بأقل قيمتها الحقيقية.

ج- دافع توقعات سوق المال: حسب (Scott and Pitman)، تنشأ دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بسوق رأس المال عندما يكون لدى الإدارة تصور بوجود علاقة بين الأرباح المعلن عنها وقيمة الأسهم في السوق المالي، حيث تستخدم الإدارة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما للتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلن عنها وتحسين صافي الربح بهدف التأثير على أسعار الأسهم[19]، وفي هذا الشأن توصلت دراسة [20](W. Ortega, G. Grant, 2003) إلى أن المدراء يسعون إلى إعطاء نتائج متقاربة مع توقعات سوق المال، إضافة إلى إظهار أن أداء الشركة جيد للحفاظ على مصداقيتهم ولتجنب حدوث انخفاض كبير في الأسعار السوقية للأسهم كرد فعلي سلبي للسوق المالي.

أهم آليات ممارسات إدارة الأرباح

أ- آليات ممارسات إدارة الأرباح بالشكل الموجب (المستحقات الاختيارية)

أشارت دراسة جونز في دراسته [21](Jones, 1991) إلى أن إدارة الأرباح تمارس بأساليب وطرق مختلفة مثل إتباع طرق الاستحقاق، والتغيرات في الطرق المحاسبية، والتغييرات في هيكل رأس المالي، وحسب دراسة [22](C. Mulford, E. Comiskey) ذكرت أهم الأساليب المستخدمة في الشكل التالي:

- ✓ تقدير قيمة مصروفات البحث والتطوير وفترة الانتفاع عنها، وتقدير المشتقات المالية؛
- ✓ إساءة استخدام الأهمية النسبية والذي عرف من قبل FASB بأنه مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية على ضوء الظروف المحيطة والتي تؤثر حكم المحاسب؛
- ✓ تقدير مخصصات الديون المشكوك فيها، وانخفاض قيم المخزون.

وحسب (Scott and Pitman, 2005) يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها من قبل المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو أخر في ما يلي[23]:

- ✓ تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح؛
- ✓ يتطلب احتساب الاهتلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للاهتلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة وذلك لتدنية مصروف الاهتلاك بنية تضخيم الأرباح؛

✓ يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح؛

✓ يجب إهتلاك التكاليف المدفوعة مقدما مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح؛

✓ يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح؛

✓ يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقيق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصصات الديون المشكوك فيها وبالتالي زيادة الأرباح؛

✓ يجب اعتراف مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصول موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية؛

✓ يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح؛

✓ يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أو أيهما أقل، ويمكن من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

ب- آليات ممارسات إدارة الأرباح بالشكل السالب (تمهيد الدخل)

تسعى الشركات إلى أن تتميز أرباحها بالثابت والاستقرار من دورة محاسبية إلى أخرى، ولتحقيق هذه الغاية تقوم بممارسات قصد الـــتأخير على الدخل إما بجعله مرتفعا أو منخفضا، وذلك باستخدام الطرق التالية:[24]

✓ تسجيا إيرادات المبيعات مبكر وقبل شحنها أو تسجيلها قبل التزام الزبون بدفع ثمنها؛

✓ زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة، وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل مقيم بأقل من قيمته الحقيقة، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزءا من الإيرادات، بالإضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلا تشغيليا وأخيرا ابتداع دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية،

✓ نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيلية العادية، وتغيير السياسات المحاسبية بالإضافة إلى اهتلاك التكاليف بشكل بطيء جدا، والفشل في تسجل الأصول التالفة، وتخفيض خدمات الأصول؛

✓ نقل المصاريف التي تعتمد على التقدير الشخصي في الفترة المحاسبية الحالية؛

✓ تكوين المخصصات والاحتياطات بهدف مقابلة التزام أو خسارة يمكن التعرف عليها، ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة.

آليات ممارسات إدارة الأرباح وفق النظام المحاسبي SCF في بيئة الأعمال الجزائرية

من أهم ممارسات إدارة الأرباح وفق النظام المحاسبي فيما يلي:[25]

1- طرق تقييم تكلفة المخزون: حيث نميز طريقتين هما استخدام التكلفة المعيارية من خلال قيم المواد الأولية مضاف إليها مصاريف الإنتاج ومصاريف اليد العاملة، بالإضافة إلى طريقة تطبيق سعر بيع المخزونات منسوب إلى هامش الربح الإجمالي؛

2- طرق تحديد نسب التقدم في عقود طويلة الأجل ويتم ذلك من خلال الطريقة المرجعية بإدراج الأعباء والمنتجات وفق نسبة التقدم في انجاز العمليات، بالإضافة إلى طريقة مرخص بها حيث يتم تسجيل المنتجات بقيم تعادل الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا؛

3- تقييم عناصر التثبيتات المعنوية والمادية: ونميز منها استخدام التكلفة التاريخية منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة، إضافة إلى إعادة التقييم وفق القيمة العادلة عند تاريخ إقفال الحسابات؛

4- تقييم ومحاسبة العقارات الموظفة ويتم ذلك بطريقة القيمة العادلة عند إقفال الدورة، بالإضافة إلى طريقة التكلفة منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة.

إضافة إلى ذلك توجد خيارات أخرى مثل درجة تقدير مؤونات التكاليف والأخطار، عمر اهتلاك التثبيتات وخسائر القيم.

III. الطريقة والأدوات:

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة العاملة في بيئة الأعمال الجزائرية ، حيث بلغت عينة الدراسة 47 شركة جمعت بشكل عشوائي موزعة على كامل التراب الجزائري، بحيث تتوفر بياناتها المالية اللازمة لإجراء الدراسة والمتمثلة في قائمة الأصول والخصوم، وقائمة جدول حسابات النتيجة، خلال الفترة الممتدة من 2011-2015، وقد بلغ عدد مشاهدات الدراسة 235 مشاهدة والتي حسبت من خلال (عدد

الشركات X سنوات الدراسة)، وقد تم اختيار هذه الفترة لتشمل أطول فترة ممكنة لتسمح بإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة من أجل الوصول إلى أدق النتائج.

ثانيا: قياس ممارسات إدارة الأرباح

أ- بواسطة المستحقات الاختيارية (الشكل الموجب)

استخدمت العديد من الدراسات مقياس الخلو من إدارة الأرباح كمؤشر على جودة المعلومات المالية، والذي يعتمد على تقدير المستحقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح المحاسبية، ويعتبر نموذج جونز المعدل 1995 من قبل Dechow, Saloan, Sweeny الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والذي أخذ بعين الاعتبار التغير في حساب العملاء، حيث يفترض النموذج ضمنيا أن التغير في المبيعات على الحساب يمكن أن يتأثر بالتلاعب الممارس من طرف الإدارة مقارنة بالمبيعات المسددة نقدا، والتي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية، والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، وتتمثل خطوات هذا النموذج فيما يلي:

الخطوة الأولى: تقدير المستحقات الكلية والتي يمكن حسابها بواسطة مدخلين مختلفين هما مدخل التدفقات النقدية والتي تحسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، ومدخل الميزانية والتي سنستخدمها في هذه الدراسة من أجل تحديد معالم نموذج جونز 1995 وذلك نظرا لعدم توفر قائمة التدفقات النقدية في أغلب شركات عينة الدراسة.

والمعادلة التالية توضح كيفية حساب المستحقات الكلية وفق منهج الميزانية

$$TACCit = (\Delta CAit - \Delta CLit - \Delta Chach\ it + \Delta STDEPTit - DEPINit) \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تمثل:

TACCit: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t؛

ΔCAit: التغير في الأصول الجارية للشركة i في السنة t؛

ΔCLit: التغير في الخصوم الجارية للشركة i في السنة t؛

ΔChach it: التغير في الخزينة للشركة i في السنة t؛

ΔSTDEPTit: التغير في الديون القصيرة الأجل للشركة i في السنة t؛

DEPINit: مخصصات الاهتلاك ومخصصات المؤونات للشركة i في السنة t.

الخطوة الثانية: تقدير معالم معادلة الانحدار

سيتم من خلال هذه الخطوة احتساب المستحقات غير الاختيارية NDACCit من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$TACit\ /Ait\text{-}1 = \alpha 1\ (1/\ Ait\text{-}1\ ) + \alpha 2\ [(\Delta REVit - \Delta RECit\ )\ /Ait\text{-}1\ ] + \alpha 3\ (\ PPEit\ /Ait\text{-}1\ ) + eit \ldots\ldots(2)$$

TACit: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t؛

Ait-1: إجمالي أصول الشركة i في السنة t- 1؛

ΔREVit: التغير في رقم الأعمال للشركة i في السنة t؛

ΔRECit: التغير في حساب العملاء للشركة i في السنة t؛

PPEit: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة i في السنة t؛

***e*it:** تمثل بواقي النموذج Residuals في معادلة الانحدار وهي تشير إلى المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t؛

α1، α2، α3: تمثل معالم نموذج الانحدار.

الخطوة الثالثة: تقدير المستحقات غير الاختيارية

باستخدام معالم نموذج الانحدار التي استخراجها في المعادلة السابقة α1، α2، α3 سوف نقدر المستحقات الاختيارية:

$$NDACit\ /Ait\text{-}1 = \hat{a}1\ (1/\ Ait\text{-}1\ ) + \hat{a}2\ [(\Delta REVit - \Delta RECit\ )\ /Ait\text{-}1\ ] + \hat{a}3\ (\ PPEit\ /Ait\text{-}1 \ldots(3)$$

حيث تمثل:

NDACit: المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t.

الخطوة الرابعة: تقدير المستحقات الاختيارية

تمثل المستحقات الكلية كل من المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، وبعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات الاختيارية فإن المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$DACit\ /Ait\text{-}1 = TACit\ /Ait\text{-}1 - NDACit\ /Ait\text{-}1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث تمثل

DACit: المستحقات الاختيارية المقدرة للشركة i في السنة t.

مؤشر ممارسات إدارة الأرباح:

1- بعد حساب المستحقات الاختيارية DACC i.t لكل شركة؛

2- يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل شركة على حدة وذلك لغرض المقارنة والتصنيف إلى شركات ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح؛

3- ويتم التصنيف إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوي أو تزيد عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية، بينما تعتبر الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية.

ب- بواسطة ممارسات تمهيد الدخل (الشكل السالب)

تناولت العديد من الدراسات مقياس الخلو من ممارسات تمهيد الدخل كمؤشر على ممارسات إدارة الأرباح بالشكل السالب، ويعتبر نموذج Eckel, 1981 من النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل، والذي يعتمد على أسلوب معامل التبيان لقياس تمهيد الدخل، ويقوم هذا الأسلوب على تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة،[26] حيث اعتمد Eckel, 1981 في دراسته على معامل التباين كمقياس لمدى التذبذب في الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات على افتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات، أي أن أي تغير يحدث في تذبذب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تذبذب الدخل، وعليه تعتبر الشركة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات.

ومن خلال ما سبق سنقوم في دراستنا باستخدام نموذج Eckel, 1981 لقياس ممارسات تمهيد الدخل وذلك بتصنيف العينة المدروسة إلى شركات ممهدة وغير ممهدة للدخل من خلال المعادلة التالية:

$$SB= (|\Delta CVI| / |\Delta CVS|)$$

SB: مؤشر ممارسة سلوك تمهيد الدخل؛

| ΔCVI |: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل للشركة i بين السنة t والسنة t-1؛

| ΔCVS |: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات للشركة i بين السنة t والسنة t-1؛

وحسب مؤشر Eckel, 1981 سيتم تصنيف الشركات الممهدة عندما يكون المؤشر SB أقل من الواحد.

ثالثا: نتائج قياس ممارسات إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) و(تمهيد الدخل)

أ- نتائج ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية (نموذج جونز 1995)

المتوسطات الحسابية للمستحقات الاختيارية

جدول رقم 01 يوضح الوصف الإحصائي لمتوسط المستحقات الاختيارية للفترة 2011-2015

السنة	متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	الانحراف المعياري المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول
2011	0.270-	.3620	.8800	-1.160
2012	-0.361	0.309	0.360	-1.060
2013	-0.439	0.302	0.060	-1.270
2014	-0.374	0.343	0.700	-1.080
2015	-0.396	0.350	0.540	-1.280
فترة الدراسة	-0.368	0.333	.8800	-1.280

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

من خلال الجدول نلاحظ أنه لا وجود لتأثير متعمدا لإدارة الأرباح في اتجاه تصاعدي من قبل شركات المساهمة الجزائرية خلال فترة الدراسة بواسطة المستحقات الاختيارية، حيث نجد أن المستحقات الاختيارية تشير إلى قيم سالبة تفسر استخدام المستحقات الاختيارية في اتجاه تخفيض الأرباح، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة 0.3685-، والانحراف المعياري 0.3334، وقد سجلت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية لفترة الدراسة (0.8800)، من قبل الشركة X30 سنة 2011، وأدنى قيمة (1.2800-) من قبل الشركة X01 سنة 2015.

التكرارات لممارسة الشركات المدروسة لإدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية:

يوضح الجدول التالي تكرارات ممارسة شركات المساهم لإدارة الأرباح، وهذا بعد حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية والمتوسط الحسابي للقيمة المطلقة لكل شركة خلال فترة الدراسة، وحسب نموذج جونز المعدل 1995 سنقوم بإعطاء متغيرين وهمين حيث يعطى رقم (1) للشركة التي تكون قد قامت بممارسة إدارة الأرباح عندما تكون القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة في السنة أكبر من القيمة المطلقة لمتوسط مستحقاتها الاختيارية خلال الفترة و تعطى (0) للشركة التي لم تقم بإدارة أرباحها عندما تكون القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة أقل من متوسط القيمة للمطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 02 يوضح التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة والغير الممارسة لإدارة الأرباح

السنة	إدارة الأرباح				المجموع	
	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2011	3	6%	44	94%	47	100%
2012	15	32%	32	68%	47	100%
2013	23	49%	42	51%	47	100%
2014	30	64%	17	36%	47	100%
2015	35	74%	12	26%	47	100%

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

يلاحظ من خلال الجدول بأن هناك اختلافا من حيث ممارسة الشركات المدروسة لإدارة الأرباح، حيث سجل أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة 2015 والذي بلغ 35 تكرار، بنسبة74%، وأدنى تكرار سنة 2011 بـــ 3 تكرارات فقط وبنسبة 6%.

أما بالنسبة للشركات الغير ممارسة لإدارة الأرباح سجل أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة 2011 والذي بلغ 44 تكرار بنسبة 94%، وأدنى تكرار سنة 2015 بـــ 12 تكرارا وبنسبة 26%.

ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن ممارسة إدارة الأرباح عرفت ارتفاعا تدريجيا ملحوظا خلال سنة 2013، 2014، 2015، حيث أظهرت سنة 2015 أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح بلغ 35 تكرار بنسبة 74%، وتليها سنة 2014 بـــ 30 تكرارا بنسبة 64%، والشكل رقم 03 يوضح بشكل عام تطور عدد تكرارات ممارسة الأرباح في العينة المدروسة عبر الفترة 2011-2015.

اختبار ممارسة الشركات المدروسة لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية:

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كانت شركات المساهمة المدروسة قد مارست تمهيد إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة قمنا باستخدام اختبار Binominal Test وهذا بعد بإعطائنا لمتغيرين وهمين لممارسة وعدم ممارسة إدارة الأرباح هما (0،1)، عن متوسط افتراضي يساوي 0.5.

جدول رقم 03 يوضح نتائج اختبار Binominal Test للممارسة إدارة الأرباح

التصنيف		عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية (sig)	درجة المعنوية
المجموعة الأولى	الشركات الممارسة	106	45%	151.0	0.05
المجموعة الثانية	الشركات غير الممارسة	129	55%	151.0	0.05

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

يتضح لنا من خلال الجدول أن شركات المساهمة المدروسة التي مارست إدارة الأرباح بلغت 106 مشاهدة من إجمالي المشاهدات البالغة 235 مشاهدة والتي تشكل نسبة 45%، حيث تعتبر نسبة كبيرة وتقترب من نسبة 50 % أي تقربا نص العينة المدروسة وهو ما يشير إلى وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في العينة المدروسة، في حين بلغت غير ممارسة لإدارة الأرباح 129 مشاهدة والتي تشكل 55% من إجمالي العينة، ووفق اختبار Binominal Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أعلى من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات لا تختلف عن التوزيع الافتراضي، حيث نجد أن مستوى دلالة الاختبار بلغ 0.151 أكبر من مستوى معنوية عند 0.05 والذي يوضح عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، ومنه ووفق هذا الاختبار فإننا نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تفيد بأنه لا توجد دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لإدارة الأرباح.

ب- نتائج ممارسات تمهيد الدخل

التكرارات لممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل

من أجل معرفة مدى ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل تم استخدام نموذج Ecke,198l حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التباين لكل من التغير في الإيرادات والتغير في الدخل قبل الضريبة من أجل تحديد قيمة مؤشر التمهيد لجميع الشركات المدروسة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 04 يوضح التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة والغير الممارسة لتمهيد الدخل

الفترة	تمهيد الدخل				المجموع	
	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2012-2011	17	36%	30	64%	47	100%
2013-2012	18	38%	29	62%	47	100%
2014-2013	20	43%	27	57%	47	100%
2015-2014	13	28%	34	72%	47	100%

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

يلاحظ من خلال الجدول بأن هناك اختلافا من حيث ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل، حيث نجد أن الشركات الممهدة للدخل للفترة 2011-2012 بلغت 17 شركة من أصل 47 شركة بنسبة 36%، بينما بلغت الشركات غير الممهدة 30 شركة بنسبة 64%، وهو ما يدل على وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال الفترة 2011-2012.

وفي الفترة 2012-2013 بلغت الشركات الممهدة للدخل 18 شركة من أصل 47 شركة بنسبة 38%، بينما بلغت الشركات غير الممهدة 29 شركة بنسبة 62%، وهو ما يدل على وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال الفترة 2012-2013.

وبلغت الشركات الممهدة للدخل 20 شركة من أصل 47 شركة في الفترة 2013-2014 بنسبة 43%، بينما بلغت الشركات غير الممهدة 27 شركة بنسبة 57%، وهو ما يدل أيضا على وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال الفترة 2013-2014.

وفي الفترة 2014-2015 بلغت الشركات الممهدة للدخل 13 شركة من أصل 47 شركة بنسبة 28%، بينما بلغت الشركات غير الممهدة 34 شركة بنسبة 72%، وهو ما يدل على وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال الفترة 2014-2015.

ومن خلال نتائج الجدول أيضا نلاحظ أن أعلى ممارسة لتمهيد الدخل كانت في فترة 2013-2014 والتي بلغت 20 شركة، بنسبة 43%، وأدنى ممارسة لتمهيد الدخل كانت في فترة 2014-2015 بـــ 13 شركة، وبنسبة 28%.

اختبار ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل:

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كانت الشركات المدروسة قد مارست تمهيد الدخل قمنا باستخدام اختبار Binominal Test وحسب مؤشر Eckel, 1981 يتم تصنيف الشركات الممهدة عندما يكون المؤشر SB أقل من الواحد، لذا قمنا بإعطاء متغيرين وهمين هما (0،1)، عن متوسط افتراضي يساوي 0.5.

جدول رقم 05 يوضح نتائج اختبار Binominal Test لممارسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة

التصنيف		عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية (sig)	عند مستوى معنوية
المجموعة الأولى	الشركات الممارسة	68	36%	0.000	0.05
المجموعة الثانية	الشركات غير الممارسة	120	64%	0.000	0.05

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

يتضح من خلال الجدول أن شركات المساهمة المدروسة مارست تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات بلغ 68 مشاهدة بنسبة 36% من إجمالي المشاهدات، بينما بلغ عدد شركات المساهمة غير الممهدة 120 مشاهدة بنسبة 64% من إجمالي المشاهدات، وبما أن القيمة المعنوية لهذا الاختبار تقدر بـــ 0.000 وهي أقل من 0.05 فهي تشير إلى أن الشركات غير ممهدة للدخل أكبر من الشركات الممهدة، وبالتالي الشركات المدروسة غير ممهدة للدخل، إلا أنه يمكننا القول أنه توجد ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة وذلك نظرا للنسبة المرتفعة نسبيا للشركات الممهدة للدخل والتي بلغت 36%.

IV. مناقشة النتائج

ومن خلال النتائج الإحصائية نجد أن شركات المساهمة الجزائرية خلال فترة الدراسة 2011-2015 لم تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، واستخدمت المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض الدخل، ويفسر ذلك باختيار عينة الدراسة لسياسات وطرق محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح بهدف تخفيض العبء الضريبي، ومن أجل التقليل في منح الموظفين التي تتحدد وفق الدخل المحقق،كما يفسر أيضا إرادة الشركات المدروسة بجعل السلسة الزمنية أكثر استقرار في الدخل وذلك بتخفيض الأرباح في السنوات التي تحقق فيها نتائج جيدة ونقلها إلى السنوات أقل ربحا.

كما توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن ممارسة إدارة الأرباح عرفت ارتفاعا تدريجيا ملحوظا خلال سنة 2013، 2014، 2015، ويفسر ذلك إلى أن هذه الفترة تميزت بفهم المحاسبين للطرق والخيارات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي مقارنة ببدايات تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي عرف بعض الغموض في تطبيقه لدى الكثير من محاسبي الشركات، الأمر الذي دعاهم إلى الحفاظ على نفس السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني السابق والذي يمتاز بعدم مرونته وشكله القانوني الغالب على الواقع الاقتصادي وعدم توفره على الخيارات المحاسبية المستخدمة في إدارة الأرباح، كما يفسر أيضا على اتجاه الشركات المدروسة إلى إظهار قوائمها المالية بشكل جيد من خلال زيادة الأرباح المعلنة بهدف إعطاء صورة حسنة ومشجعة لوضعها المالي، أو لغرض تحسين شروط عقود الدين بالإضافة إلى دوافع تحسين خطط الحوافز والمنح والعلاوات بالنسبة لمجالس الإدارة.

وبشكل عام يمكننا تفسير عدم ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية وهذا نظرا لقلة دوافع تضخيم الأرباح والتي تعود بالدرجة الأولى إلى غياب سوق مالي نشط الذي يعتبر أهم دافع للممارسة إدارة الأرباح، بمقابل توفر دوافع تخفيض الدخل الشركات في البيئة الجزائرية التي تتميز بالخلفية القانونية المتحفظة غالبا والتي تساهم في تخفيض المبالغة في الأرباح، إضافة إلى عامل الغموض لدى الكثير من المهنيين المحاسبين للخيارات والطرق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي SCF الذي يتميز بمرونة أكثر من المخطط المحاسبي الوطني PCN القديم، بالإضافة إلى عامل الشكل القانوني لملكية الشركة ونمط تسيرها، حيث يميز شركات المساهمة الجزائرية أن أغلب أسهمها مملوكة لطرف واحد هو الدولة التي تستحوذ على تسيير أغلب الشركات الكبرى، أو شركات مساهمة خاصة أغلب أسهمها مملوكة للعائلة، وبالتالي عدم وجود مجالس إدارة تتكون من عدة مساهمين، وهو ما يفسر ضعف مفهوم نظرية الوكالة في بيئة الاقتصاد الجزائرية.

ووفق اختبار Binominal Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أعلى من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات لا تختلف عن التوزيع الافتراضي، حيث نجد أن مستوى دلالة الاختبار بلغ 0.151 أكبر من مستوى

معنوية عند 0.05 والذي يوضح عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، ومنه ووفق هذا الاختبار فإننا نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تفيد بأنه لا توجد دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لإدارة الأرباح.

من خلال نتائج الدراسة الإحصائية للممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة والتي تبين أن الشركات الممارسة بلغت 45%، وهي نسبة معتبرة تقترب من نسبة 50% والتي تمثل نصف العينة المدروسة، بينما بلغت الشركات غير الممارسة 55%، وهي نسبة معتبرة للشركات غير الممارسة وهي نسبة أعلى من نصف العينة المدروسة بنسبة 5% فقط حيث تشير هاته النتيجة إلى ممارسة لإدارة الأرباح بشكل سالب بهدف، وبمقارنتها مع نتائج ممارسات تمهيد الدخل، حيث نجد أن الشركات الممهدة للدخل بلغت 36% وهي نسبة معتبرة تفوق ثلث العينة المدروسة حيث تشير هاته النتيجة إلى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في العينة المدروسة، وتتوافق هاته النتيجة مع نسبة عدم ممارسة الشركات للإدارة الأرباح، ونجد أن عدم ممارسة تمهيد الدخل قد بلغت 64% حيث يمكن تفسير هذه النتيجة أيضا إلى دور النظام الجبائي في الجزائر الذي يحدد حجم التكاليف (مدة وطرق حساب الاهتلاك، حجم المؤونات، الهدايا والإعانات،...) التي يسمح باحتسابها عند التصريح بالقوائم المالية السنوية لمصلحة الضرائب، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحد الشركات عن تخفيض أرباحها بشكل كبير وبالتالي مساهمة ذلك في انخفاض ممارسة تمهيد الدخل.

ومن خلال النتائج الإحصائية أيضا نجد أن ممارسة تمهيد الدخل عرفت استقرارا ملحوظ خلال فترات الدراسة بنسب متقاربة وهو ما يفسر لجوء مدراء الشركات خدمة لأهدافهم إلى جعل الدخل مستقرا خلال فترة الدراسة، وذلك بنقل أرباح من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات ذات الدخل المنخفض وهذا بهدف إعطاء صورة مستقرة وغير متذبذبة للوضعية المالية للشركة خلال فترة متوسطة أو طويلة، بالإضافة إلى دافع الضريبة حيث تسعى الشركات إلى تخفيض العبء الضريبي وذلك بنقله وتأجيله من الفترة الحالية إلى الفترات اللاحقة.

وبالعودة إلى مميزات اختبار Binominal Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أقل من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تفيد بأن هناك دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لظاهرة تمهيد الدخل.

V. الخلاصة:

بالنسبة للحالة الجزائرية وفي غياب سوق مالي نشط والذي له الأثر الكبير نحو توجه الإدارة أكثر إلى تخفيض الدخل عوض زيادته، يعتبر الجانب الضريبي التي تراه عبئا من أهم الدوافع التي تدفع بالشركات إلى التوجه أكثر نحوى تخفيض الدخل، وبدرجة أقل خطط المكافأة وتوزيع الأرباح، وهو ما يعتبر إدارة أرباح بالشكل السالب والذي يدخل ضمن ممارسات تمهيد الدخل هدفه التخلص من التباين في الأرباح الدورية للشركة مع مرور الوقت، إلا أن قوانين النظام الجبائي الجزائري الذي يتميز بعدم انسجامه وعدم توافقه مع النظام المحاسبي المالي قد يكون عاملا مؤثر يحد من المبالغة في تخفيض النتيجة، وهو الأمر الذي يفسر النتائج الإحصائية التي جاءت في الشكل التالي:

- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح بالشكل الموجب في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لوجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
- انخفاض مستوى ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة.

VI. مقترحات الدراسة:

بهدف تحسين وتطوير مهنة المحاسبة والتحسين في مخرجاتها المحاسبية والمالية في الجزائر، يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- الاهتمام أكثر بوظيفة المحاسبة والتدقيق على مستوى الشركات الجزائرية؛
- العمل على تطوير المعارف والقدرات المحاسبية لدى المحاسبين من خلال دورات تكوينية توضح أكثر فلسفة النظام المحاسبي المالي والخيارات والطرق المحاسبية التي يقدمها من أجل تحسن مخرجات الأنظمة المحاسبية للشركات الجزائرية؛
- محاولة ضبط تقديرات قيم المؤونات عند أعمال نهاية الدورة المحاسبية من أجل عدم المبالغة في تكاليف تكون غير مبررة لاحقا؛
- استغلال المرونة المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي SCF في حدود أخلاقيات مهنة المحاسبية عند إعداد القوائم المالية من أجل إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للشركات الجزائرية؛

VII. المراجع:

[1] - أحمد بن محمد السلمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 2، 2012، ص 58.

[2] - محمد موري كانه، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية في السوق المالية السعودية، رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، قسم المحاسبة، 2014، ص 33.

[3] - أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص128.

[4] - Michael Akers, Don Giacomino, Jodi L. Gissel, "Earning Management and its Implications", The CPA Journal. 2007, Vol 77, No 8., P. 65.

[5] - مريم مصطفى عبد الحليم، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السورية وتقييم إجراءات كشفها من قبل المدقق الخارجي، رسالة دكتوراة، تخصص المحاسبة، جامعة تشرين، سورية، 2014، ص 30.

[6] - عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مدى استخدام تمهيد الخل في قطاع الخدمات الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص 571.

[7] - Fudenberg, D. Tirole J , A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents, Journal of Political Economy, Vol. 103, No. 01, p 75.

[8] - عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق ص 570.

[9] - Acharya. V, B. M. Lambrecht, A theory of Income smoothing when Insiders know more than outsiders, p.4, availble at http://www.efa2012.org/papers/f2b1.pdf.

[10] - عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق، ص 572.

[11] - أحمد راهي عبد، أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادراية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014، ص 262.

[12] - لؤي محفوظ "محمد شفيق" داود، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص 26.

[13] - عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق، ص 572.

[14] - أحمد راهي عبد، مرجع سابق، ص 263.

[15] - Paul M. Healy and James M. Wahlen, A Review of the Earnings management Literature and its Implications for Standards Setting, 1999, Vol. 13, No 4, p. 375.

[16] - Eli Bartov, Dan Givoly, Carla Hayn, The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations, p. 1, available at papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=247435.

[17] - Akhgar M. Omid, Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and Sales Growth, School of Doctoral Studies, European Union Journal, 2012, p 8.

[18] - Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, the financial numbers game: detecting creative accounting practices", John Wiley & sons, New York, p. 7.

[19] - بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 89.

[20] - William. R. Ortega, Gerry H. Grant, Maynard manufacturing an analysis of gaap- based and operational earnings management techniques ,Strategic Finance, july, p3.

[21] - Jennifer J. Jones, Earnings Management During Import Relief Investigations, Journal of Accounting Research, Vol. 29, No. 2, 1991, p. 206.

[22] - Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, op. cit, p. 65.

[23] - سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد رقم 45، العدد رقم2، 2008، ص16، 17.

[24] - بالرقي تيجاني، المحاسبية الإبداعية المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص 45.

[25] - فؤاد صديقي، مرجع سابق ص 164.

[26] - عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق ص 580.